الأمم المتحدة

DP/2016/26

Distr.: General
21 July 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦
٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
التقييم

تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠١٣، نشر مكتب التقييم المستقل تقييما لمساهمات البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. وركّز التقييم على تطور دور البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد تماشيا مع مهمته الشاملة وعبر مجالات عمله. وقُدم التقييم مصحوبا برد الإدارة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣. ويوثّق هذا التقرير كذلك التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تنفيذ توصيات التقييم المتعلقة بالفقر على النحو المطلوب في القرار ٢/٢٠١٣.

٢ - ويوجز التقرير نتائج التقييم وتوصياته، ويقدم استعراضا عاما لجهود البرنامج الإنمائي لمعالجتها. ويوفر المرفق ١ ردا مستكملا للإدارة، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة كل توصية. ويوفر المرفق ٢ تفاصيل النتائج السبع ونواتج مختارة من خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية وكيفية إسهامها في الرؤية الشاملة للقضاء على الفقر، مع أمثلة قطرية توضيحية. ويتضمن المرفق ٣ قائمة بالمنتجات المعرفية المتعلقة بأعمال البرنامج الإنمائي بشأن الحد من الفقر.

16-12756 X (A) 100816 110816

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – نتائج تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر والتوصيات المنبثقة منه

٣ – أقرت نتائج التقييم بالإسهامات المهمة التي قدمها البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في العديد من المجالات، بما في ذلك إدماج المنظور المتعدد الأبعاد للفقر عبر المناقشات الوطنية والعالمية؛ وتهيئة بيئات تمكينية من أجل مساعدة الحكومات على وضع سياسات تراعي مصالح الفقراء؛ وتنمي القدرات المحلية من أجل وضع سياسات لصالح الفقراء واتخاذ نُهج مرنة للحد من الفقر حسب السياقات الوطنية؛ وزيادة استدامة الحد من الفقر.

٤ – ووجد التقييم أيضا بعض الثغرات. فأقر على وجه الخصوص، بأن الجهود الرامية إلى تحسين البيئة المواتية للحد من الفقر لم تؤد دائما إلى تحسين وضع سياسات لصالح الفقراء. ولمعالجة هذه الثغرة، يوصي التقييم بتعزيز الروابط مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين الوطنيين من أجل تحسين تأثير البرنامج الإنمائي على وضع السياسات المناصرة للفقراء (التوصية ١). ووجد التقييم أيضا أن بعض أنشطة البرنامج الإنمائي للحد من الفقر ستستفيد من تدابير إضافية لإدراج التحيُّز لصالح الفقراء في تصميم البرامج، بدلا من الاعتماد على عمليات الاستفادة البطيئة. وأوصت بأن تصمم جميع البرامج والمشاريع التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي بتحيز واضح لصالح الفقراء، وكفالة استفادة الفقراء بصورة غير تناسبية. (التوصية ٢). وحدد التقييم إمكانية كبيرة لاستغلال أوجه التآزر بين عمل البرنامج الإنمائي في مجالات الحوكمة، والطاقة، والبيئة، ومنع الأزمات والانتعاش منها، وبين أعمال البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر. وأوصى بتعزيز الروابط المواضيعية الشاملة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال الشراكات مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى (التوصية ٣). وأخيرا أشار التقييم إلى بعض القيود التي تحد من قدرة البرنامج الإنمائي على قياس أثر الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الحد من الفقر من حيث التغيرات المتعلقة برفاه السكان. وتماشيا مع هذه النتائج، أوصى بتحسين تقييمات الأداء لضمان تحسين زيادة مبادرات ما بعد التنفيذ الناجحة وتحسين المشورة السياساتية المتنورة في المراحل الأولى لعمليات الحد من الفقرة (التوصية ٤).

ثالثا – لمحة عامة عن استجابة البرنامج الإنمائي لتقييم مساهمته في الحد من الفقر

الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧

٥ – تعد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بمثابة الإطار التوجيهي لاستجابة البرنامج الإنمائي للتقييم. وقد استنير في وضع الخطة بنتائج تقييم حالة

الفقر، والتقييمات التكميلية، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والمشاورات مع أصحاب المصلحة. وتتمثل الرؤية الأساسية للخطة الاستراتيجية في ''مساعدة البلدان على القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، في آن معا''. وهذا يعني أن جميع سياسات البرنامج الإنمائي وما يقدمه من مشورة ودعم تقني ودعوة وبرمجة يجب أن تهدف إلى النتيجة النهائية وهي القضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة وتحقيق الإدماج.

٦ - وتُستمد النتائج السبع للخطة الاستراتيجية، التي نوقشت بالتفصيل في المرفق ٢، من نظرية تغيير تسلم بالحاجة إلى تناول الدوافع الكامنة والمتنوعة المؤدية للفقر المتعدد الأبعاد في إطار السياقات المحلية. وتؤكد نظرية التغيير، تماشيا مع التوصية ٤ من التقييم، أنه لتعظيم الحد من الفقر، يجب فهم أوجه التآزر في الأهداف المترابطة وعبرها، والاستفادة منها بشكل أفضل. وهي تسلِّم بأنه لا يمكن الحد من الفقر إلا بواسطة مبادرات شاملة ومترابطة تعالج أوجه الضعف، وتحد من المخاطر والانتكاسات، وتحطم أنماط التمييز، وتمكن المرأة والرجل من الاستفادة من النمو الاقتصادي. وقد تجاوز البرنامج الإنمائي المؤشرات المرجعية لما عدده ٣٢ من بين ٣٨ من نواتج خطته الاستراتيجية المتعلقة بنتائج الحد من الفقر.

٧ - وتتضمن نظرية التغيير العديد من الافتراضات المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان النمو المشترك؛ وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والطاقة؛ وتحسين فرص بناء القدرات، وإيجاد فرص العمل واستدامة سُبُل العيش؛ والتصدي للتمييز بجميع أشكاله (على سبيل المثال، القائم على أساس نوع الجنس والسن والعرق، أو حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛ وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والعوامل المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج، وتغيُّر المناخ، والصلة بين الفقر والبيئة؛ وكفالة الحوكمة الشاملة والخاضعة للمساءلة؛ وإدارة المخاطر لتأمين التنمية القادرة على التكيُّف؛ وتعزيز فهم تطور تأثير التكنولوجيات الجديدة على المجتمعات.

٨ - ويستنار أيضا بنظرية التغيير في التدابير التي يتخذها البرنامج الإنمائي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بما يتماشى مع رؤية القضاء على الفقر. وهي تشمل: إعادة تصميم المجالات الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي؛ وتنشيط نُهُج التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات والتنسيق؛ وتحويل الفعالية المؤسسية، بما في ذلك من خلال إطاره المتكامل للنتائج والموارد. كما يشمل ذلك إعادة تنظيم مكاتب البرنامج الإنمائي وغيرها من

المكاتب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ أنشأ البرنامج الإنمائي مكتب دعم البرامج والسياسات، الذي يضم جميع خدمات دعم البرامج والسياسات[1]. وتهدف جميع هذه التدابير إلى تعظيم أثر البرنامج الإنمائي على الحد من الفقر.

٩ - ووعت خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية كثيرا من العناصر الرئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشملتها. ويستند تصميمها ونظريتها في التغيير، إلى الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد جعلت البرنامج الإنمائي في مركز جيد للنهوض بمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد في سياق أهداف التنمية المستدامة.

معالجة توصيات التقييم الأربع

١٠ - تؤدي تقوية الروابط مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والجهات المعنية الوطنية الممثلة لاحتياجات المتخلفين عن الركب، إلى تحسين فعالية البرنامج الإنمائي في التأثير على وضع السياسات المناصرة للفقراء من جانب الحكومات الوطنية. ولتقوية هذه الروابط، تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في التقييم، وضع البرنامج الإنمائي متطلبات لمشاركة جميع البرامج والمشاريع للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، استنادا إلى استراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمجتمع المدني والمشاركة المدنية، لعام ٢٠١٢. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية، اعتبرت المشاركة المنتظمة للمجتمع المدني، وتحديد وتنفيذ حلول للأهداف التي تأخر تحقيقها، من قبيل الحد من الفقر، وصحة الأم، والتغذية، من بين العناصر البالغة الأهمية لإطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تستمر هذه الجهود وتزداد وتيرتها، في إطار أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وبإدراج التحيز لصالح الفقراء بشكل واضح في تصميم البرامج، وفقا للتوصية ٢، جعل البرنامج الإنمائي من القضاء على الفقر رؤية له، ووضع نُظما تربط جميع برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي بهذه الرؤية. وقد أدَّت نُظُم معايير وضمان الجودة واستعراض الأقران التي اعتُمدت عام ٢٠١٤، إلى مواءمة جميع البرامج والمشاريع لنتائج الخطة الاستراتيجية السبع، بشكل قوي يخضع للمساءلة. ووضعت أدوات ومنهجيات ومبادئ توجيهية قائمة على الأدلة في جميع المجالات المواضيعية لتمكين النُهج التي تعظم أثر الحد من الفقر.

(١) يُشرف مكتب دعم البرامج والسياسات على أربع مجموعات ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا وتتعلق بالتنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير، والحوكمة وبناء السلام، ونوع الجنس.

١٢ - إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والخطة الاستراتيجية، والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ومعايير الجودة، كل ذلك يتيح اتباع نُهج شاملة في مجال الحد من الفقر ويحفز عليه. وتشدد نظرية التغيير في الخطة الاستراتيجية، التي تدعو إلى اتباع نُهُج متعددة الجوانب للحد من الفقر[٢]، على تعزيز الروابط الشاملة لعدة مواضيع على الصعيد القطري، عملا بالتوصية ٣. وقد أدت إعادة تنظيم البرنامج الإنمائي إلى تصنيف الأعمال المعزولة وكفلت الدعم الشامل لعدة قطاعات على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، يدعم البرنامج الإنمائي بصورة متزايدة البلدان في تنفيذ الانتعاش من الأزمات ومنعها بشكل متكامل للتخفيف من الآثار السلبية للأزمات على الفقراء - بإدماج الدعم لسُبُل العيش وتعزيز الحوكمة المحلية والنتائج البيئية. ويوفر إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منبرا فعالا للتضافر مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالجوع والأمن الغذائي (في جمهورية أفريقيا الوسطى، والنيجر، وتوغو)، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بشأن معدل وفيات الأمهات (في غانا وأوغندا)، ومع منظمة العمل الدولية بشأن العمالة (كوستاريكا).

١٣ - وأخيرا أحرز البرنامج الإنمائي خطوات هامة في تحسين قدرته على تقييم وقياس أثر أنشطته في الحد من الفقر، واستخلاص الدروس لتعظيم الأثر والاستفادة به في إسداء المشورة في مرحلة وضع السياسات المتعلقة بالحد من الفقر، عملا بالتوصية ٤. ويوجه الإطار المتكامل للنتائج والموارد ومعايير ضمان الجودة المناظرة اهتمام الموظفين إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس الكمّي والنوعي وقياس القيمة مقابل المال. وتتطلب معايير الجودة في البرنامج الإنمائي من جميع البرامج والمشاريع، بما في ذلك وثائق البرامج القطرية وضع نظرية تغيير بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها الجهود المبذولة على الصعيد القطري إلى الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب من الموظفين تقييم درجة صحة نظرية التغيير من الناحية العملية ومواءمة المبادرات على أرض الواقع، لتعظيم الحد من الفقر. وقد أدى التدريب المحدد الهدف، والتدابير المتصلة بالموارد البشرية، من قبيل منبر التعلُّم الجديد[٣]، إلى تعزيز قدرات المكاتب القطرية على الرصد والتحليل وتبادل الخبرات، والتعلُّم من خلال الممارسة.

(٢) يتطلب إيجاد سُبُل العيش التي تفيد أكثر الناس فقرا، على سبيل المثال، بناء المهارات، وتوافر هياكل أساسية تمكينية، ووجود مجتمعات مستقرة، وإدارة مقتدرة، وإمكانية اللجوء إلى مؤسسات قانونية ترعى سيادة القانون، وإمكانية الاستفادة من الموارد والخدمات المالية، ووجود رأس مال طبيعي واف.

(٣) أُنشئ مركز تنمية المواهب في عام ٢٠١٦.

المرفق ١

الردود المستكملة للإدارة على توصيات التقييم الأربع

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
التوصية ١ من توصيات التقييم – ينبغي للبرنامج الإنمائي إقامة روابط أقوى مع الجهات المعنية الوطنية، لا سيما المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بما يكفل أن تؤثر الأفكار والدروس التي يقوم بنشرها من خلال وثائقه الرئيسية، مثل تقارير التنمية البشرية الوطنية، وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمال السياسات الوطنية	
الإجراء الرئيسي ١-١ – إدراج مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في إجراءات ضمان جودة المنتجات المعرفية.	تتطلب إجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٤] استعراضا من جانب الأقران الخارجيين لجميع المنتجات المعرفية العالمية والإقليمية، بما في ذلك المجتمع المدني والشركاء الأكاديميون. ويُشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تصميم البرامج القطرية والمنتجات المعرفية والتحقق من صحتها بما في ذلك وثائق البرامج القطرية وخطط العمل للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . ينص الإطار التشغيلي للجنة الاستشارية للمجتمع المدني التابعة للبرنامج الإنمائي على أن يقدم الأعضاء ''مدخلات فنية في ما يتعلق بإعداد البرنامج الإنمائي لاستراتيجياته وسياساته الرئيسية في سائر مجالات تركيزه''. تشير المبادئ التوجيهية المقبلة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى قنوات محددة لتيسير مشاركة المجتمع المدني في الإبلاغ عن التقدم المحلي، بما في ذلك المنابر المباشرة، والمنابر الإلكترونية. لا تزال تقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية تمثل وسائل لمشاركة قادة الفكر، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني المحليين، في المناقشات الوطنية والعالمية المتعلقة بالفقر. وتكلُّف مراكز التنسيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير مشاركة المجتمع المدني في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.
الإجراء الرئيسي ١-٢ – الإفادة بشأن الشراكة والمشاركة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في إعداد التقارير السنوية التي تركز على النتائج.	يُطلب من جميع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، من خلال التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، تقديم تقارير عن التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي عام ٢٠١٥، أبلغ ٢٩ في المائة من المكاتب القطرية عن وجود تعاون مع منظمات المجتمع المدني على صعيد الجنوب، مقارنة بـ ١٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، زاد التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات البحثية بنسبة ١٩ في المائة.

(٤) https://info.undp.org/global/popp/partnerships/Pages/civil-society.aspx.

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
	ووفقا للإطار المتكامل للنتائج والموارد التابع للبرنامج الإنمائي، عزز البرنامج الإنمائي قدرات المجتمع المدني في ٢١ بلدا عام ٢٠١٤، وقام بدعم مشاركتها في التنمية – وفي المناقشات المتصلة بالفقر، وشمل ذلك المجموعات التي تمثل النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى. وفي عام ٢٠١٥، قفز العدد إلى ٣٧ بلدا، بينما عمل ٣٢ مكتبا قطريا على تعزيز البيئة التمكينية المواتية للمشاركة المدنية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، يتوقع البرنامج الإنمائي أن يكون قد قدم المساعدة إلى ٤٨ بلدا لتعزيز قدرة المجتمع المدني على الانخراط بشكل مفيد في مناقشات السياسات والإجراءات لصالح الفقراء. ويشمل الإطار المتكامل للنتائج والموارد نائجا يتعلق بإنشاء أُطر المشاركة المدنية. وتقدم المكاتب القطرية والأجزاء الأخرى من البرنامج الإنمائي، تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز إزاء هذه النواتج. وبالإضافة إلى ذلك، فتجسيدا للعمل المكثف لتعزيز مشاركة المواطنين، اقترح البرنامج الإنمائي إدراج سؤال بشأن فرص توسيع نطاق مشاركة المواطنين نتيجة لأنشطة البرنامج الإنمائي (التقرير السنوي الموجه نحو تحقيق النتائج، ٢٠١٦).
الإجراء الرئيسي ١-٣ – تقديم الدعم للبلدان في ما يتعلق بإعداد ما يربو على ٤٠ من تقارير 'الجيل الثالث' للأهداف الإنمائية للألفية لتكون بمثابة دليل لإثراء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع توجيهات متعلقة بإشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.	عمل البرنامج الإنمائي مع شركائه الوطنيين كمسجل للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لتيسير إجراء استعراضات دورية شاملة بهذا الشأن. وقد أصدر كل بلد من ١٥٦ من البلدان المستفيدة من البرنامج الإنمائي تقريرا وطنيا واحدا على الأقل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأشرفت الحكومات على إصدار تلك التقارير، بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إشراك المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المهمشة والضعيفة. وفي عام ٢٠١٣، أوصى تعديل أجراه البرنامج الإنمائي للمذكرة التوجيهية بشأن التقارير التي تعدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن الأهداف الإنمائية للألفية بأن تتشاور الحكومات مع أصحاب المصلحة لاستخلاص الدروس بشأن تجربتهم من تنفيذ الأهداف. وتوحي تقارير 'الجيل الثالث' البالغ عددها ٥٥ تقريرا من تقارير الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية، بأنه يجري بشكل متزايد تحليل المظاهر المتعددة والأسباب الكامنة وراء الفقر، كما يجري فهمها بشكل أفضل وكذلك إبرازها في المبادرات الموجهة لتحقيق الأهداف. وقد دعمت المشاركة المدنية جهود البرنامج الإنمائي لبناء توافق في الآراء بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما لضمان إشراك المجتمعات الفقيرة والمهمشة. وجمعت المناقشات المواضيعية العالمية بين مشاهير الخبراء والدعاة وهيئات الفكر؛ وأتاحت الدراسة الاستقصائية العالمية المعنونة عالمي، مشاركة ما يربو على ١٠ ملايين شخص.

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
التوصية ٢ من توصيات التقييم – ينبغي تصميم البرامج والمشاريع التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي بحيث تكون منحازة بشكل جلي لصالح الفقراء، وأن تحاول دائما إضافة عناصر محددة من شأنها تعزيز احتمال استفادة الفقراء بشكل أكثر من استفادتهم عن طريق التدخلات الإنمائية العامة.	
الإجراء الرئيسي ٢-١ – إعداد مبادئ توجيهية ومجموعة أدوات عملية مقرونة بأمثلة لمشاريع بشأن كيفية تصميم البرامج لصالح الفقراء، في مجال الحوكمة الديمقراطية، والطاقة والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومنع الأزمات والانتعاش منها.	وُضعت مبادئ توجيهية ومجموعات أدوات واضحة في جميع مجالات البرنامج الإنمائي المواضيعية (أنظر قائمة عينات في المرفق ٣). وتتيح هذه المنشورات لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية، تعظيم أثر الحد من الفقر في مبادراتها. ويوضح منشور البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٥ المعنون تعميم مراعاة البيئة والمناخ من أجل الحد من الفقر والتنمية المستدامة، على سبيل المثال، النُهج التي عملت على تعظيم الحد من الفقر والأهداف البيئية. كذلك توضح نشرات البرنامج الإنمائي وموجزاته السياساتية الصادرة في عام ٢٠١٥ النهج المتكامل للبرنامج الإنمائي من أجل القضاء على الفقر.
الإجراء الرئيسي ٢-٢ أ – ضمان وجود قدرة محددة في المكاتب القطرية، ومراكز الخدمات الإقليمية، وفي المقر من أجل تقديم المشورة والدعم للممارسات الأخرى في ما يتعلق بتصميم البرامج ورصدها وتنفيذها وتقييمها مع الانحياز الواضح لصالح الفقراء.	في آذار/مارس ٢٠١٦، نُقح نموذج وثيقة مشروع البرنامج الإنمائي بحيث يشترط وصفا بشأن ''التحدي الإنمائي الذي يسعى المشروع إلى التصدي له، وتقديم أدلة بشأن صلته بالأولويات الإنمائية الوطنية؛ الإقليمية/العالمية – بالنسبة للمرأة والرجل، والفئات المهمشة والمستبعدة – ومن ثم إيضاح السبب في كونه مهما من أجل الحد من الفقر، وكبح جماح أوجه عدم المساواة والاستبعاد''. ويتطلب هذا من جميع المشاريع إيضاح الكيفية التي تعتزم بها الحد من الفقر، وحفز الموظفين على تصميم المشاريع، بالتشاور مع مستشاري السياسات العامة، مع وجود غايات محددة للحد من الفقر، ونظريات واضحة بشأن التغيير، منذ البداية. وقد سعت عملية إعادة تنظيم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٤ جزئيا إلى تجنُّب تجزئة أنشطة الحد من الفقر (وأبرز التقييم هذا)، وذلك بتنظيم الموظفين في ممارسات متكاملة مواضيعيا. وتنهض جميع الممارسات بمسؤولية تحقيق نتائج للحد من الفقر على المدين البعيد والقصير – وذلك ببناء مجتمعات أكثر سلما وعدالة وتماسكا؛ والعمل من أجل صون واستعادة النُظم الإيكولوجية الأساسية المهمة لرفاه الفقراء؛ وتعزيز الحوكمة والمساءلة؛ وإيجاد سُبُل العيش؛ وتمهيد السبيل لاقتصادات منتجة وشاملة.
الإجراء الرئيسي ٢-٢ ب – اكتساب الأفرقة المعنية بالفقر في البلدان التي تمر بأزمات ومراكز الخدمات الإقليمية، للمهارات المتعلقة ببرمجة البرنامج الإنمائي	في عام ٢٠١٣، تم تدريب موظفين من وحدات الحد من الفقر ومنع الأزمات والإنعاش من ٣٣ بلدا، على تقييم وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتوفير سُبُل العيش – بما في ذلك من خلال العمالة في حالات الطوارئ، وإنعاش المشاريع، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية، وإدارة الحطام، ودعم الحكومات المحلية (التخطيط التشاركي). وفي الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عُقدت دورات تدريبية مماثلة لموظفين ذوي خبرات متنوعة – شاركوا في استجابة البرنامج

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
في الاستجابة للأزمات، مع التركيز على سُبُل العيش وبرامج الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك الروابط مع مجالات الممارسات الأخرى مثل الحوكمة ومنع نشوب النزاعات.	الإنمائي للأزمات ('الاستجابة السريعة'). وفي عام ٢٠١٥، تم تدريب ما يربو على ١٠٠ من الزملاء على إيجاد سُبُل العيش بسرعة بعد الأزمات – بما يشمل من خلال إدارة الحطام، وإدارة النفايات الصلبة في البلديات، وإعادة تأهيل البنية الأساسية، وإنعاش المشاريع، والتدخلات القائمة على التعامل النقدي. وييسر منبر عالمي وممارسة مجتمعية تبادل المعرفة والتعلم في ما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي وسُبُل العيش في كل من سياقات ما بعد الأزمات والسياقات غير المنطوية على أزمات، بين موظفي البرنامج الإنمائي، على جميع المستويات وفي جميع المجالات المواضيعية.
الإجراء الرئيسي ٢-٣ – إدراج أنشطة لصالح الفقراء وأنشطة للاستدامة البيئية في معايير القائمة المرجعية للجنة تقييم المشاريع.	في عام ٢٠١٥، اعتمد البرنامج الإنمائي المعايير الاجتماعية والبيئية لجميع المشاريع والبرامج، المتسقة مع الأهداف المتكاملة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وتُدمج المعايير المؤشر الجنساني، وأداة تتبع تنمية القدرات، والمعايير البيئية، والاستدامة، وحقوق الإنسان، والمعايير التي تراعي مصالح الفقراء. وهي تقتضي من الموظفين تحليل المخاطر والصلات بين الأهداف، وتبين كيف ستحقق الحد من الفقر مع النهوض بالأهداف البيئية، والجنسانية، ومنع الأزمات، والحوكمة، وأهداف أخرى. وتقتضي معايير تقييم المشاريع العمل بشكل واضح على إدراج ''استراتيجيات للقيام على نحو فعال بتحديد وإشراك فئات/مناطق جغرافية مستهدفة لضمان مشاركتها بشكل مفيد مع التركيز على المستبعدين والمهمشين على سبيل الأولوية''. ويتم تقييم المشاريع على أساس مدى قيامها بشكل جيد بـ ''إيلاء الأولوية للسكان المهمشين والمستبعدين وإشراكهم في تصميم المشروع – بطريقة تكفل معالجة أي أسباب كامنة وراء استبعادهم والتمييز ضدهم''، فضلا عن المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة، والفرص، والآثار الضارة.
الإجراء الرئيسي ٢-٤ – تحليل البرامج التي تشمل مجالات الممارسات المتعددة وتُسهم في الحد من الفقر، من قبيل برامج إطار التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات مواضيعية مختلفة، من أجل تحديد العوامل الناجحة والدروس المستفادة.	يتعين أن تستند وثائق البرامج القطرية إلى التقييمات والأدلة لتحديد ما ثبت نجاحه مما لم يثبت نجاحه، وتطبيق تلك الدروس كي تستنير بها أولويات البرمجة. وتتطلب معايير الشركات لتنفيذ المشاريع أن يُجري الموظفون بصورة منتظمة تقييما لنظرية التغيير لتحديد مدى صلاحيتها من حيث الممارسة، بما في ذلك من خلال النظر في الآثار الاجتماعية والبيئية والمخاطر والتأكد من إدارتها ورصدها بصورة ناجحة. تتطلب معايير وثائق البرامج القطرية أدلة على تحديد الفئات المستهدفة وإشراكها بصورة منهجية – مع إيلاء الأولوية للمهمشين والمستبعدين. وهذا من شأنه تحفيز اتخاذ تدابير تستهدف أفقر الفئات، وتوفر أدلة على استفادتها من الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي – ومن ثم تعالج مباشرة أحد الشواغل التي أشار إليها التقييم. ويجب على المديرين استعراض التقارير على أساس هذا المعيار على الصعيد القطري، وتحديد أوجه القصور باعتبارها تستلزم استعراضا وردا من الإدارة لتحسين البرمجة. سلط تقييم أُجري عام ٢٠١٤ لمساهمات البرنامج الإنمائي في الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على إطار التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، وتيسير البرنامج الإنمائي للدروس المستفادة ونهجه المرن

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
	في ما يتعلق بالتنفيذ باعتبار ذلك من نواحي القوة والمساهمات المهمة لتحقيق الأهداف. وخلص استعراض لتنفيذ الإطار المعجل أجراه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة (وأشار لأمثلة) أنه نجح في تيسير تطبيق الدروس المستفادة من الممارسة لتحقيق النتائج.
التوصية ٣ من توصيات التقييم – ينبغي أن تعزز مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية الجهود الرامية إلى إيجاد المزيد من التكامل الفعال بين المجموعات المواضيعية، وشراكات أقوى مع منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما من حيث كفالة التركيز بشكل أدق على أبعاد الفقر غير المرتبطة بالدخل.	
الإجراء الرئيسي ٣-١ أ – مواصلة تقديم الدعم للمبادرات المشتركة المتصلة بالممارسات والمنظمات المتعددة والرامية إلى بناء تآزر لتحقيق نتائج الحد من الفقر.	قدم البرنامج الإنمائي الدعم لأكثر من ٦٠ بلدا من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضايا المتصلة بالفقر، بما في ذلك من خلال شراكات مع البنك الدولي. وبدعم من المبادرة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا الفقر والبيئة، قام أكثر من ٢٥ بلدا بوضع استراتيجيات تعمم مراعاة قضايا الحد من الفقر والبيئة. وبالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ما برح البرنامج الإنمائي شريكا رئيسيا في تنفيذ تقييمات الاحتياجات بعد انتهاء النزاعات وتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث، من أجل التخفيف من آثار الأزمات على أشد الناس فقرا. وشملت البلدان المعنية ما يلي: لبنان، نيبال، نيجيريا، الفلبين، واليمن. والبرنامج الإنمائي شريك رئيسي مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرهما في ما يتعلق بمبادرة 'العمل اللائق للشباب'، التي ترمي إلى ضمان اتخاذ إجراءات منسقة بصورة مشتركة في مجال السياسات وعلى الصعيد القطري، لصالح الشابات والشباب، ولا سيما الفقراء والضعفاء. وأقام البرنامج الإنمائي شراكة مع مكتب دعم بناء السلام، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي بشأن الصلات بين العمالة وبناء السلام لضمان زيادة تماسك السياسات والبرمجة القائمة على الأدلة بشأن بناء السلام. وفي عام ٢٠١٥، وضع البرنامج الإنمائي والمنظمات الشريكة له مبادئ توجيهية لدعم الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة بصورة فعالة، على الصعيد دون الوطني، وبخاصة لتمكين المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة.
الإجراء الرئيسي ٣-١- ب – سيعزز البرنامج الإنمائي في ٣ من بلدان الأزمات على الأقل، تكاملا أقوى بين المجموعات المواضيعية والتعاون مع الشركاء الرئيسيين على الصعيد القطري من خلال ما يلي: (أ) اعتماد	يسعى البرنامج الإنمائي، في البلدان التي تمر بأزمات إلى تحقيق أهداف الوقاية من الأزمات والتعافي منها، والحد من الفقر، والأهداف البيئية في آن معا، من خلال أُطر وبرامج متكاملة للإنعاش في ما بعد النزاعات وبعد الكوارث. ويعكس هيكل المكاتب القطرية على نحو متزايد هذا التركيز (تضم وحدة مشتركة إنعاش سُبُل العيش بعد الأزمات والبيئة والحد من الفقر). وتشمل عملية ضمان الجودة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية معايير تضمن تناول منع الأزمات والإنعاش والحد من الفقر كأهداف مترابطة. وينفذ البرنامج الإنمائي عددا من البرامج الرئيسية المتكاملة التي تستهدف الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا في المجتمعات المحلية المتضررة من

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
تحليلات قطرية وتحليلات انتعاش متكاملة في ما بعد الكوارث، وبعد النزاعات؛ و (ب) الاشتراك في تصميم وتنفيذ برامج سُبُل العيش والإنعاش الاقتصادي المستدامة (من خلال مجموعتي الوقاية من الأزمات والتعافي منها والحد من الفقر).	الأزمات حيث تنطوي الخدمات على تحقيق استقرار سبل العيش، وإنجاز الخدمات الأساسية، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتوفير التماسك الاجتماعي، وسيادة القانون. وهي تشمل برنامج تحمل الكوارث في اليمن، وبرنامج الاستجابة للأزمات وتحمل الكوارث في العراق، وبرامج دعم المجتمعات المحلية المضيفة في الأردن ولبنان استجابة للأزمة السورية؛ وبرنامج البناء لتحمل الأزمة في سوريا؛ وبرنامجي الاستجابة في حالات الكوارث والإنعاش في نيبال والفلبين؛ وبرنامج أمن المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار لسُبُل العيش في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠١٣، بدأ مرفق البيئة العالمية شريحته السادسة، بمبادئ توجيهية ونماذج جديدة للبرامج والمشاريع. وعزز البرنامج الإنمائي المبادئ التوجيهية لضمان تحقيق النتائج المتعلقة بالحد من الفقر، من خلال عمله على صعيد المجتمعات المحلية. وتشمل المبادئ التوجيهية لمرفق البيئة العالمية بشأن الأعمال المجتمعية مؤشرات تتعلق بإيجاد سُبُل العيش للفقراء والضعفاء. وتُعد جيبوتي مثالا جيدا للجهود التي بذلها مرفق البيئة العالمية لتحقيق نتائج متكاملة للحد من الفقر في سياق ما بعد النزاعات. وتتناول تدابير التكيف التي يدعمها مرفق البيئة العالمية ندرة المياه – التي تُعد عاملا مقيدا للإنتاجية الزراعية والأمن المعيشي. وقد أُدخلت ممارسات زراعية رعوية قادرة على التكيُّف مع المناخ، مثل استخدام النخيل لحماية البساتين من الحرارة الشديدة. وأدّت مبيعات المنتجات الزراعية الناجمة عن ذلك إلى تنويع الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت المجتمعات المحلية من زيادة تأمين الهياكل الأساسية للمياه، بما في ذلك الآبار والمضخات الشمسية، مما زاد من توافر المياه، وقلل من الوقت الذي كان يستغرقه جمع المياه.
الإجراء الرئيسي ٣-٢ – وضع مبادرات مشتركة جديدة مع شركاء الأمم المتحدة حسب الحاجة من أجل النهوض بخطة الحد من الفقر.	عملت فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة منبر على نطاق الأمم المتحدة لهض بصورة ناجحة بتحقيق الأهداف من خلال تركيزه على الهدف ٨ ومساهمات المانحين. وأُنشئ هيكل مماثل على نطاق الأمم المتحدة (فرقة العمل المشتركة بين الوكالات) لتنسيق الدعم من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء الأمم المتحدة من أجل تعزيز الدعم القطري – من خلال خطة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالشباب، والبرمجة الجديدة في مجال الحد من الفقر – البيئة، وتكرار الممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية وتشجيع اعتماد الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. أدت شراكة أقيمت مع البنك الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية إلى الشروع في تقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للمساعدة في التغلب على العراقيل الملحة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان مختارة. وقد بدأت في عام ٢٠١٤ وانطلقت رسميا الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، من

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
	أجل المساعدة في تعزيز الحد من الفقر في سياق الاقتصاد الأخضر. وفي عام ٢٠١٥، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) والبنك الدولي، مشروعا مشتركا لتعزيز أسواق العمل الشاملة في منطقة البلقان الغربية، وفي عام ٢٠١٦ بدأ البرنامج الإنمائي مبادرة جديدة مشتركة بين المنظمات بشأن قياس حدة الفقر في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة.
التوصية ٤ من توصيات التقييم – ينبغي الاضطلاع بأنشطة المرحلة التنفيذية مقترنة بهدف استراتيجي هو تحقيق شيء أكبر مما يمكن أن تنجزه تلك الأنشطة بمفردها، عن طريق استخلاص الدروس من أجل توسيع نطاق المشورة السياساتية في المراحل الأولى أو تغذيتها بالمعلومات، في ما يتصل بالحد من الفقر. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يُدمج في نظامه لتقييم الأداء، سواء تعلق الأمر بأداء الموظفين أو الأنشطة، أحكاما محددة توضح الوسائل، فضلا عن الحوافز، المتعلقة بالتعلم المؤسسي كيما يستفاد من الدروس المستخلصة من حالات النجاح والإخفاق في كل واحد من الأنشطة التي ينفذها في جميع ما يضطلع به البرنامج الإنمائي في شتى مجالات عمله وعلى امتداد الزمن.	
الإجراء الرئيسي ٤-١ – بدء تنفيذ التوجيهات المتعلقة بتوسيع نطاق البرامج الإنمائية لأغراض التغيير التحولي إلى أكثر من ٣٠ بلدا، تشمل جميع المناطق.	أُدمجت توجيهات تتعلق بتوسيع النطاق والتعلم من مشاريع وبرامج المرحلة التنفيذية، في المبادئ التوجيهية ونماذج البرامج القطرية. وتماشيا مع معايير الجودة وعمليات الضمان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقتضي الأمر من وثائق البرامج القطرية جميعها، إثبات كيفية استخدامها للأدلة المستقاة من التقييمات، والدراسات، والدروس، ومن الممارسة المتعلقة بما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه، كي يُستنار بها في أولويات وتصميم البرامج.
	يجب وضع نظريات التغيير بالتفصيل في جميع المشاريع والبرامج، وأن يشمل ذلك توضيح الطريقة التي يتم بها تصميم مبادرات مرحلة التنفيذ، منذ البداية، من أجل إحداث تحول أو تغيير واسع مما يهيئ مسارا واسع النطاق للحد من الفقر. وتقتضي معايير جودة التنفيذ للبرنامج الإنمائي تقييما ورصدا مستمرين للدرجة التي يمكن بها إثبات صحة نظريات التغيير من الناحية العملية، ومواءمة التنفيذ على أرض الواقع لتعظيم التعلم ولإبقاء المبادرة على المسار الصحيح، بغية تحقيق الأثر الواسع النطاق.
الإجراء الرئيسي ٤-٢ – إصدار ونشر منبر التعليم الإلكتروني، بشأن توسيع النطاق، مع التوجيه العملي والأمثلة المناسبة من جميع الممارسات.	في عام ٢٠١٦، أطلق البرنامج الإنمائي نظام التعلم الجديد – مركز تنمية المواهب – الذي يستضيف عددا من أدوات التعلم، بما في ذلك الدورات الدراسية على شبكة الإنترنت، وبرامج التأهيل، ومكتبة التعلم على شبكة الإنترنت المزودة بمواد متعلقة بنُهُج مواضيعية شاملة للحد من الفقر. وهو يربط الأقران أيضا من خلال التعلم الاجتماعي وأدوات التعاون المرتبطة بشبكة البرنامج الإنمائي للتواصل الاجتماعي 'Yammer'.
	وفي عام ٢٠١٦، استحدث البرنامج الإنمائي شبكة مسارات مستدامة بهدف تعزيز النقاش بين الزملاء في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله من حيث صلتها بالأعمال القطرية. وتسمح الشبكة للأعضاء بنشر الاستفسارات، وتوفر مجالا لتقاسم الأنباء،

الإجراءات الرئيسية	ردود الإدارة
	والممارسات الجيدة المبتكرة، والدروس المستفادة، والمعلومات المناسبة بشأن المناسبات والمنشورات. وقد استُحدثت بوابة إدارة المعارف في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٦، ووفرت منبرا للتعلم الإلكتروني، وإدارة المعلومات، والتعاون/التواصل الشبكي؛ ويستعد المكتب الإقليمي لأفريقيا لاتباع هذا النهج بإطلاق بوابة المعارف الخاصة به.
الإجراء الرئيسي ٤-٣ - تصميم وتنفيذ حوافز مرتبطة بتخصيص الموارد والاعتراف بالنتائج لدعم ثقافة التعلم في المكاتب القطرية.	يؤدي تخطيط الأعمال المتكامل القائم على تحقيق النتائج على صعيد البرنامج الإنمائي، إلى تحسين المواءمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية وتعزيز المساءلة في ما يتعلق بنتائج الحد من الفقر. وتُستخدم خطة العمل السنوية للبرنامج الإنمائي - المرتبطة بنتائج ونواتج الخطة الاستراتيجية - للاسترشاد بها والمساعدة على تحديد خطط العمل لفرادى الوحدات، فضلا يقابلها من أهداف فرادى الموظفين.
الإجراء الرئيسي ٤-٤ - وضع نُهُج ابتكارية في ثلاثة على الأقل من البلدان التي تمر بأزمات، لإجراء الرصد الآني لمبادرات البرنامج الإنمائي للتعافي، من أجل تحسين المساءلة بالنسبة للسكان المتضررين من الأزمات، والقيام على نحو فعال بجمع وتقاسم الدروس المستفادة لتستنير بها السياسات	طبق البرنامج الإنمائي رصدا عن بُعد ورصد آنيا في مختلف سياقات التضرر من الأزمات، بما في ذلك في سوريا واليمن. وشملت طرائق الرصد الميداني الرصد المجتمعي، وزيارات إلى المواقع، والرصد من جانب طرف ثالث، من خلال شركة خاصة أو شركة وطنية أو منظمة غير حكومية دولية يعينها البرنامج الإنمائي. وأنشأ البرنامج الإنمائي في نيبال، بشراكة مع فريق محلي، في مركز ابتكارات ميكروسوفت، تطبيقا للهواتف النقالة يتعقب وينسق اللوجستيات، والأفراد، والمدفوعات، ويمكّن الحكومات من إدارة جهود إعادة البناء بصورة أفضل. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الصومال في وضع قاعدة بيانات للرصد والتقييم يتاح الوصول إليها من جانب المانحين، والمجتمعات المحلية والشركاء الآخرين، وتوفر معلومات آنية بشأن البرامج والمشاريع. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال نظاما ساتليا ليرصد عن بُعد المناطق التي تعتبر غير آمنة أو يتعذر الوصول إليها. ويستخدم المزارعون الصوماليون التكنولوجيا لمواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك زيادة تقلب هطول الأمطار، والفيضانات وحالات الجفاف. وفي أوغندا، أنشأ البرنامج الإنمائي نظاما لتعقب المدخرات ودخل الأسرة المعيشية (من المحاصيل) لمزارعين يبلغ عددهم ٥٠٠ ١٢ مزارع بغية دعم الانتعاش الاقتصادي في المناطق الريفية.

المرفق ٢

الصلة المفاهيمية والثبوتية بين رؤية البرنامج الإنمائي وأعماله في مجالات نتائج الخطة الاستراتيجية

يوضح هذا الفرع كيف تؤدي كل نتيجة من النتائج السبع للخطة الاستراتيجية إلى تعظيم أثر البرنامج في القضاء على الفقر، وكيف تضيف الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي إلى هذا بأكثر من مجموع أجزاء تلك النتائج.

النتيجة ١ أن يكون النمو والتنمية شاملين للجميع ومستدامين، متضمنين قدرات إنتاجية توفر فرص العمل وسبل العيش للفقراء والمستبعدين

١ - تسلِّم النتيجة ١ من الخطة الاستراتيجية بأن الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة يقتضيان نموا شاملا ومستداما. وفي العقود الأخيرة أُحرز تقدم في مجال الحد من الفقر، بيد أن الكثيرين استبعدوا من جني فوائد النمو، بينما ظل آخرون عُرضة للانتكاسات.

٢ - ويشمل نهج البرنامج الإنمائي في النمو الشامل والمستدام، حسبما نصت عليه نظرية التغيير، ما يلي: تحسين القدرات الإنتاجية للفقراء وتعزيز آفاق فرص العمل وتوفير سبل العيش لهم؛ تحسين القدرات في ما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل توسيع نطاق فرص العمل وسُبُل العيش؛ وتنفيذ الحلول الشاملة المستدامة لتحقيق تعميم الحصول على الطاقة الحديثة، وزيادة كفاءة الطاقة وانخفاض الانبعاثات، وأولويات التنمية المتكيفة مع المناخ؛ ودعم الخيارات الابتكارية المتعلقة بنُظُم الحماية الاجتماعية بغية توفير المزيد من الحماية للفقراء والفئات المعرضة للخطر من الصدمات الطبيعية والاقتصادية الرئيسية، والصدمات المتصلة بالنزاعات.

٣ - يعد إيجاد فرص العمل وسُبُل العيش في إطار النتيجة ١ من بين تدخلات البرنامج الإنمائي الرئيسية التي تُسهم في القضاء على الفقر، حيث أسهم غالبية مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية (١٢٦ بلدا) في النتائج التي أعدت تقارير بشأنها استنادا إلى هذا العمل، وبلغ الاستثمار ٣٩٩ مليون دولار. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تضاعف تقريبا عدد البلدان

القادرة على إيجاد فرص العمل وتوفير سبل العيش وتعزيزها – بفضل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي[٥].

٤ – ومن أمثلة المشاريع في إطار هذا العمل المشروع الذي يجري في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث قام البرنامج الإنمائي بدور أساسي في تصميم وتنفيذ الخطة التنفيذية الوطنية لخدمات سوق العمل، وبرامج العمالة النشطة، وتدابير معالجة مسألة البطالة – وهي إحدى تحديات الفقر الرئيسية التي تواجه البلد. ويستهدف النهج ٣٥ في المائة من الباحثين عن العمل المسجلين في البلد (٤١،٠٢٦)؛ وكان زهاء ١٢,٥ في المائة من وظائف القطاع الخاص الجديدة و ١٤ في المائة من الأعمال التجارية الجديدة التي أُنشئت في البلد عام ٢٠١٥ نتيجة مباشرة لهذا الجهد.

٥ – وثمة قوة دافعة أخرى مهمة للنمو الشامل، طبقا لنظرية التغيير لهذه النتيجة، وهي نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة التي تحول دون تردي الناس في براثن الفقر عند مواجهة الصدمات. وكان البرنامج الإنمائي نشطا بصورة متزايدة في مساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الشاملة للحد من الفقر، والاستبعاد، والضعف. وبدعم من البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥، وبتمويل يربو على ١٥٠ مليون دولار، عمل ٥٣ بلدا على اعتماد نُظُم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتنفيذها.

٦ – ففي موريشيوس على سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم المباشر لإنشاء السجل الاجتماعي لموريشيوس، بهدف تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية القائمة وللاستنارة بذلك في إعداد السياسات الجديدة للقضاء على الفقر. وقد عمل البرنامج الإنمائي من خلال بناء القدرة في مجال جمع البيانات وتحليلها، وبالتعاون المشترك بين الوزارات، على تيسير تسجيل ١٢ ٠٠٠ من أفقر الأسر المعيشية في السجل الاجتماعي. وساعد هذا على تحديد ١٢ ٠٠٠ طفل لحصول على بدل إعالة الطفل، وتمكن ٢٨ ٠٠٠ فرد من الاستفادة من المواد الدراسية المجانية. ونظرا لأن حوالي ٥٠ في المائة من أفقر الأسر المعيشية المدرجة في السجل ترأسها إناث، فهو بسبيله إلى أن يغدو أداة قوية ليس فقط من أجل الوصول إلى أفقر شرائح المجتمع والأكثر ضعفا، بل وللتخفيف من التحيز الجنساني ضد المرأة في معظم المناطق المنكوبة بالفقر.

(٥) في عام ٢٠١٤، أبلغ ٣٧ مكتبا قطريا عن تقديم الدعم إلى البلدان لتحقيق ”تحسين السياسات والنُظُم و/أو التدابير المؤسسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني لإيجاد وتعزيز فرص العمل وسُبُل العيش“. وفي عام ٢٠١٥، قفز هذا العدد إلى ٦٣ (الإطار المتكامل للنتائج والموارد).

النتيجة ٢، الوفاء بتوقعات المواطنين بشأن الحق في الإدلاء بالرأي والتنمية وسيادة القانون والمساءلة عن طريق نظم أقوى للحكم الديمقراطي

٧ - يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء في بناء مؤسسات مستجيبة وخاضعة للمساءلة على جميع مستويات الحكومة التي تملك القدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين، ولا سيما أفقرهم. وقد أظهرت الحركات الشعبية الأخيرة في جميع أنحاء العالم أن النمو وحده - دون الشمول، والعدالة، والتعبير عن الرأي، والمساءلة، والمساواة، والكرامة الإنسانية - يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية، وانعدام الأمن للمواطن، والقلاقل التي تقوض رفاه الناس. وعلاوة على ذلك، فبدون شمول وملكية السكان بشكل مجدٍ، قد يتبدد التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر كما قد يُسرع بحدوث الأزمات.

٨ - توضح النتيجة ٢ من الخطة الاستراتيجية أن الحد من الفقر يتطلب حوكمة فعالة تتيح المجال للصوت التمثيلي والمشاركة لجميع المواطنين، بشكل أكبر وأكثر إنصافا؛ وتُضفي الطابع المؤسسي على سيادة القانون؛ وتعزز وتحمي حقوق الجميع. وتعد المهمة أكثر إلحاحا في المجتمعات الضعيفة أو التي تعاني من الاستقطاب بسبب أوجه عدم المساواة والاستبعاد. وتسلم النتيجة ٢ بأنه ينبغي إدراج جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية في الرؤية الجماعية للمجتمع، كما يجب أن تتحلى نُظُم الحوكمة الديمقراطية بالقدرة على الاستجابة لاحتياجات وطلبات المواطنين.

٩ - ومن أمثلة الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في إطار هذه النتيجة الدعم المقدم من أجل إشراك المجتمع المدني بصورة فعالة وشفافة في التنمية الوطنية. ويتعلق هذا مباشرة بالتوصية ١ من توصيات التقييم. وفي عام ٢٠١٥ وحده، أسهم ٧٩ من البلدان المستفيدة بالبرنامج في تيسير مشاركة المجتمع المدني، بما يكفل تمتع جميع المواطنين بإبداء رأيهم، كشرط ضروري لمعالجة الفقر والاستبعاد، ولا سيما بالنسبة للمتخلفين عن الركب بصورة تقليدية.

١٠ - ويستتبع الإسهام في النتيجة ٢، كما هو محدد في نظريتها للتغيير، إزالة الحواجز التي تواجهها بعض الفئات عند محاولتها الوصول إلى آليات وخدمات المشاركة. ويُعد التمييز والعنصرية حاجزا خطيرا يعترض بعض الفئات في الوصول إلى أسواق وخدمات العمل اللازمة للحد من الفقر. ويسعى ما يربو على ٢٠ من البرامج القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي لمكافحة التمييز وتعزيز التنمية الشاملة. ففي هندوراس على سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للسياسات المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري من أجل مكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصول أفريقية. وسمحت هذه السياسات للبلد بالامتثال لالتزاماته الدولية بموجب المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية لعام ٢٠٠١. وبدعم من البرنامج

الإنمائي أُنشئت وحدة لحقوق الإنسان في وزارة الأمن لتدريب قوات الأمن العام بشأن قضايا حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، زُودت الآلية العالمية واللجنة الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم)، بنظام موثوق به تقنيا لتعقب الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

النتيجة ٣، امتلاك البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجيا

١١ - تقر خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية بأنه لا يمكن تحقيق الحد من الفقر إذا لم تتوفر للحكومات القدرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع. وتتعلق النتيجة ٣ بتعزيز قدرة المؤسسات على قيادة عملية التنمية وتحقيق العدالة والأمن والخدمات الأساسية الأخرى. ويشمل هذا قدرة المؤسسات على أن تكون ابتكارية وتشجع العمل الجماعي على مختلف مستويات الحكومة، والمشاركة مع الرجال والنساء والمجتمعات المحلية، بما في ذلك أشد فئات السكان فقرا وأكثرهم تهميشا، بطريقة منصفة خاضعة للمساءلة ومتجاوبة.

١٢ - وباتخاذ هذا النهج يقترح البرنامج الإنمائي ويؤيد وضع تعريف شامل لـ 'الخدمات الأساسية' كسلّة لخدمات متكاملة تحقق حدا أدنى من 'المدخلات' التي يحتاجها الفقراء لبناء قدراتهم، والحصول على فرص العمل وسُبُل العيش، والعيش في بيئة سالمة وآمنة فضلا عن كفالة توفير نُظُم الحوكمة لعائدات إنمائية ملموسة للجمهور. وتشمل 'الخدمات الأساسية' في الخطة الاستراتيجية: الخدمات الاجتماعية، التي يُنظر إليها تقليديا باعتبارها الصحة، والتغذية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي؛ والخدمات الأساسية التي توفِّر إمكانية الوصول إلى أصول وخدمات عالية الجودة، من قبيل الموارد الطبيعية، والطاقة، والائتمان، والتأمين، والحماية الاجتماعية؛ والخدمات المتصلة بالعدالة، والأمن، وسيادة القانون التي تُعد حيوية لتهيئة بيئة توفر الحماية للأرواح، والعمالة، وسبل العيش، والممتلكات.

١٣ - وتسلِّم نظرية التغيير في النتيجة ٣ بأن هذا يتسم بأهمية خاصة في حالات ما بعد النزاع، حيث يلزم استعادة المهام الأساسية للحكومة وتمكينها لضمان عملية الانتعاش الشامل. وفي ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عمل ٢٥ من البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي على استعادة أو تعزيز المهام الأساسية للحكومة. فعلى سبيل المثال، وضع البرنامج الإنمائي، في ليبريا المتضررة من فيروس الإيبولا برنامجا لمدفوعات العاملين في مجال التصدي لفيروس الإيبولا لضمان استمرار الخدمات الصحية في أفقر المناطق وأكثرها ضعفا. واستُخدم النجاح الذي حظي به هذا البرنامج لبيان فوائد المدفوعات الرقمية والدور البالغ

الأهمية الذي يمكن أن تؤديه النُظُم الإيكولوجية الرقمية في السياقات الهشة، في مجال تقديم الخدمات بكفاءة، مع زيادة الشفافية والأثر الإنمائي. ولتعزيز هذه النتيجة كثف البرنامج الإنمائي بدء التنفيذ الوطني وبناء المعرفة والمهارات للمسؤولين الحكوميين في مجالات التخطيط وتنفيذ المشاريع، والرصد والإدارة. ونتيجة لذلك، يستخدم ٨٠ في المائة من الشركاء المنفذين الأدوات والمعارف التي اكتسبوها من جهود البرنامج الإنمائي لتنمية القدرات ويطبقونها الآن، مما عزز إنجاز الخدمات الحكومية من خلال تطبيق أدوات ونُظُم محسَّنة وإنشاء كتلة حرجة من الخبراء يعملون بصفتهم أنصار التنفيذ الوطنيين.

١٤ - ويركِّز العمل في إطار النتيجة ٣ أيضا على تعزيز مهام التمويل وقدرة المؤسسات على المستوى دون الوطني على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة للأولويات التي يُعرب عنها الجمهور. وساهم ٧٨ من البرامج القطرية في هذا العمل في عام ٢٠١٥. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، استهدفت ابتكارات البرنامج الإنمائي وشراكاته السكان الريفيين والمحرومين الذين كانوا مستبعدين في السابق من الحصول على الخدمات الحكومية، وذلك بدعم إنشاء ٣٤٠ ٥ من مراكز الخدمات الرقمية التي تُنجز ٥٣ من الخدمات الحكومية عبر أفقر المناطق الريفية. وجهزت نُظُم الملفات الإلكترونية في هذه المراكز ٧٠٠ ٠٠٠ من طلبات الجمهور؛ وزاد تدريب الموظفين من سرعة الإنجاز بنسبة ٥٠ في المائة؛ وانخفضت مسافات السفر من ٣٥ كيلومترا إلى ٣ كيلومترات، مما وفر على ٤,٥ ملايين مواطن ما يقدَّر بـ ٥٠٠ مليون دولار في شكل تكاليف مباشرة وغير مباشرة.

النتيجة ٤ — إحراز تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وفي تعزيز تمكين المرأة

١٥ - تستند الخطة الاستراتيجية إلى الافتراض بأن التنمية البشرية المستدامة لن تتحقق بالكامل ما لم يتم تمكين النساء والفتيات من الإسهام على قدم المساواة مع الرجال والفتيان في مجتمعاتهم. ويرتبط تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم وأسواق العمل وغيرها من المجالات بالمزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر؛ وزيادة النمو الاقتصادي؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتحسين التغذية وتعليم الأطفال؛ وطائفة من النتائج الإيجابية الأخرى. ويتطلب تحقيق أهداف ونتائج التنمية التعجيل بإحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦ - وتركز النتيجة ٤ من الخطة الاستراتيجية على معالجة اختلالات تاريخية واختناقات محددة تعوق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وهي تعزز النتائج الأخرى، ويعمل كل

ناتج من النواتج المحددة بحسب نوع الجنس، كدافع للتغيير لتكملة مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سائر المجالات.

١٧ - وفي عام ٢٠١٥، استفادت ٤،٧ ملايين امرأة مباشرة من دعم البرنامج الإنمائي في مجالي الوظائف وسبل العيش، أي أكثر من ضعف العدد في عام ٢٠١٤ (مع تجاوز مراحل أداء عام ٢٠١٥). وشملت تدخلات البرنامج الإنمائي زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الائتمانات، والأصول، والمدخلات الإنتاجية، وتوفير التدريب المهني، والتوجيه وأنشطة التواصل الشبكي، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أوكرانيا، أدى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى استفادة ما يزيد على ١,١ ملايين امرأة من سُبُل العيش المحسَّنة. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم في مجال العمالة، والتدريب على المهارات، وبناء القيادة، للفقيرات من النساء في بنغلاديش، مما أتاح إمكانية توظيف ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة أو تحسين سُبُل العيش لهن، بما في ذلك ما يقرب من ٥٠٠ ٤ من النساء الشديدات العوز اللاتي يعلن أسرهن.

النتيجة ٥ — أن تكون البلدان قادرة على تقليل احتمالات نشوب النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما فيها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ

١٨ - تسلِّم نظرية التغيير للنتيجة ٥ بأن إمكانية القضاء على الفقر وبناء مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا، مرهونة بالمخاطر المحدقة بالتنمية المستدامة والتي تواجهها بعض المناطق والبلدان والمجتمعات. وعندما تترك المخاطر دون معالجة، فإنها تجعل من البلدان والمجتمعات أكثر عُرضة للنزاع والأزمات التي تُفقر الأفراد وتسبب انتكاسات في جهود الحد من الفقر. وتظهر التجربة أن بناء القدرات الوطنية لتوقع الأزمات والتخفيف منها - سواء كانت مخاطر طبيعية أو ذات صلة بالنزاعات - ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من التنمية عوضا عن أن يكون تدبيرا خاصا. وتستند أعمال البرنامج الإنمائي في هذا المجال إلى نهج يركز على التأهب. في عام ٢٠١٥ حقق ٦٤ بلدا (٧٣ من نتائج البرامج القطرية) نتائج على مستوى النواتج في إطار النتائج المرتبطة بالنتيجة ٥ من الخطة الاستراتيجية.

١٩ - وشمل أحد عناصر هذا العمل دعم إنشاء نُظُم للتأهب على كل مستويات الحكومة والمجتمع المحلي للتخفيف من عواقب المخاطر الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان بالنسبة للفقراء والضعفاء. ويُسهم ٤٧ من البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي في هذا العمل. ففي رواندا على سبيل المثال، أنشأ البرنامج الإنمائي قدرات وطنية ومحلية لإدارة مخاطر الكوارث بغية التصدي لتهديدات الكوارث والمناخ بصورة أفضل، والتخفيف من آثارها على سُبُل العيش للفقراء. وأنشأ مشروع 'أطلس المخاطر' الذي تقوده وزارة إدارة

المخاطر وشؤون اللاجئين، ويدعمه البرنامج الإنمائي، موجز نمط أخطار الكوارث لرواندا، بتجميع المخاطر القائمة على الصعيدين الوطني والمحلي، وجمع بيانات ومعلومات خط الأساس بشأن مواضيع من قبيل الديموغرافيا، والغطاء الأرضي، والمناخ والمرافق ويتوقع أن تولد كلها صورة واضحة عن أوجه الضعف عبر هذا البلد غير الساحلي.

النتيجة ٦ – أن يتم تحقيق الإنعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية البشرية المستدامة في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث

٢٠ - يتمثل الهدف الأساسي لجميع نتائج الخطة الاستراتيجية في بناء مجتمعات قادرة على التكيف تحقق التقدم صوب القضاء على الفقر وضمان التقدم المطرد على حد سواء. ويُعد خلق فرص العمل وسُبُل العيش، وتحسين الوصول بشكل منصف إلى الموارد والحماية الاجتماعية في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية، وبناء القدرات لأغراض الحوكمة الديمقراطية والتسوية السلمية للمنازعات عناصر بالغة الأهمية من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود.

٢١ - وتركز النتيجة ٦ على بُعد بالغ الأهمية في القدرة على التكيف - وهو الانتعاش المبكر من طائفة من الأزمات، في سياقات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث. وتؤثر الأزمات بشدة، سواء الطبيعية أو التي من صُنع الإنسان، على حياة أشد السكان فقرا، بصفة خاصة، فنظرا لأنها تميل إلى الاعتماد بشكل غير متناسب على الموارد الطبيعية تكون أكثر عُرضة للزيادات في الأسعار، وتعمل في بيئات أشد خطورة، ولا تتوفر لديها سوى آليات تكيف أقل للتخفيف من حدة الصدمات. وتبرز هذه النتائج دور البرنامج الإنمائي والقيمة التي يضيفها لضمان إدراج الإنعاش المبكر كجزء من استجاباته الإنسانية، واغتنام الفرص بما يتجاوز مجرد إنقاذ الأرواح، إلى 'إعادة البناء على نحو أفضل'.

٢٢ - ويُعد التنشيط المبكر للاقتصاد الذي يوجد فرص العمل وسبل العيش الأخرى المستدامة بيئيا للفقراء من الرجال والنساء المتضررين من الأزمة، المحرك الرئيسي للانتعاش المبكر. وقد أسهم ٢٩ من البرامج القطرية في هذا العمل منذ عام ٢٠١٥، حيث أُنشئت ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة من الوظائف الطارئة الجديدة بدعم من البرنامج الإنمائي، ويستفيد أكثر من ٥ ملايين من الفقراء من سُبُل العيش الطارئة. فعلى سبيل المثال، أسهم برنامج سوريا التابع للبرنامج الإنمائي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في تحسين ظروف الحياة لـ ٤,٥ ملايين نسمة (من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين) في جميع المحافظات، من خلال جهود الإنعاش المبكر واستعادة سُبُل العيش المحددة الأهداف، بشراكة مع ١٥٠ من الجهات الفاعلة المحلية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمنظمات الدينية. وقد تحقق

هذا من خلال إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية واستعادة الخدمات الأساسية باستخدام نهج كثيف العمالة حيث أُنشئ ما مجموعه ٠٠٠ ٤٤ من فرص الوظائف الطارئة للمشردين داخليا وأفراد مجتمعهم المحلي المضيف، بالعمل في مجال النفايات الصلبة وإدارة الحطام والإصلاحات السريعة في المحافظات السورية المتضررة. ويَّسر البرنامج الإنمائي أيضا إنعاش ما لا يقل عن ٥١٤ ١ من المؤسسات التجارية عن طريق إحلال الأصول الإنتاجية، وتقديم منح البدء، وتوفير التدريب المهني، والتنسيب الوظيفي، وتطوير سلسلة القيمة واستعادة الأسواق. ووفر تركيز البرنامج الإنمائي على الفئات الضعيفة الفرص لتوليد دخل للأسر المعيشية التي ترأسها الإناث، وهيأ برنامج شامل يستهدف السكان ذوي الإعاقة الفرص لاندماجهم في المجتمع كأفراد منتجين.

النتيجة ٧ – أن تولي المناقشات والإجراءات الجارية على جميع المستويات الأولوية لمسائل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، انسجاما مع مبادئنا في العمل

٢٣ - يسلِّم البرنامج الإنمائي بأن العالم يمر بتحول عميق، يتطلب أن تكون جهود التنمية مرنة، وابتكارية، ومستجيبة للأوضاع المتغيرة. وقد نهض مئات الملايين من السكان من وهدة الفقر خلال العقد الماضي، بيد أنه لا يزال هناك مئات الملايين يعيشون في فقر مدقع – وثمة عدد كبير ممن نهضوا من وهدة الفقر عرضة للسقوط فيها. وتزداد أوجه عدم المساواة في الأبعاد الكثيرة التي تشكل الرفاه، بينما كشفت الأزمات التي جرى التعرض لها في السنوات الأخيرة عن مدى هشاشة المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس – فضلا عن تفشي المخاطر بالنسبة للبيئة العالمية.

٢٤ - تسلِّم النتيجة ٧ بدور البرنامج الإنمائي كمولِّد للمعارف ووسيط لاستنارة المناقشات السياساتية الناشئة بما يكفل أن يكون الحد من الفقر والقوى الأساسية المحركة له، في طليعة الحوارات الوطنية والدولية. وكان البرنامج الإنمائي شريكا بالغ الأهمية في ضمان توافق الآراء العالمي بشأن إنجاز جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية وإثراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الإنجازات الرئيسية في هذا المجال التي تمت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إنشاء منبرين لتعهيد الجموع – الدراسة الاستقصائية العالمية المعنونة عالمي، والعالم الذي نصبو إليه – وقد وفرا مدخلات تبدأ من القاعدة للمفاوضات الحكومية الدولية، وقاما بتيسير المشاركة، وقدما رؤية قوية للدعوة السياساتية استنادا إلى أدلة بيانات حيَّة. وتمكن أكثر من ١٠ ملايين شخص من التعبير عن آرائهم، وحشد ما يربو على ٠٠٠ ١ شريك في ١٩٤ بلدا. وأسهمت هذه المشاورات الواسعة النطاق والشفافة في صياغة جدول أعمال بشأن الالتزام 'بعدم تخلف أحد عن الركب'.

٢٥ - وتسلم نظرية التغيير للنتيجة ٧ بأن مصادر المعارف الجديدة تظهر بقوة في الجنوب وأنه ثمة آثار مضاعفة كبيرة يمكن الاستفادة منها من خلال تقاسم المعارف بصورة أفضل بين البلدان النامية. وأسهم ٢٣ من البلدان المستفيدة من البرنامج في التعاون ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال نظم البرنامج الإنمائي بالتعاون مع مركز ريو + والاتحاد الأفريقي، الحلقة الدراسية الدولية لتوفير الحماية الاجتماعية في أفريقيا، التي شارك فيها ١٢ بلدا أفريقيا. وحصلت الحلقة الدراسية على مساهمات رفيعة المستوى من البرازيل، والاتحاد الأفريقي، والأوساط الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة، وساعدت على توسيع نطاق مفهوم الحماية الاجتماعية من حيث تطبيقه على أفريقيا؛ ويسَّرت تبادل الخبرات بين البرازيل وأفريقيا؛ ووافقت على مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية في المنطقة. واستنارت بتلك التوصيات عمليات الاتحاد الأفريقي وأحد قرارات المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (جوهانسبرغ، حزيران/يونيه ٢٠١٥).

المرفق ٣

قائمة توضيحية بمنشورات البرنامج الإنمائي ومبادئه التوجيهية وأدواته التي تبين وتمكن نُهُج تعظيم آثار الحد من الفقر

تمكين الفقراء: تؤكد الخبرة المستمدة من المبادرات المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التكيف، ٢٠١٥، ضرورة معالجة التكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر في آن واحد.

صوب ازدهار أخضر وشامل: بناء اقتصادات خضراء تحقق الحد من الفقر، ٢٠١٥، استنادا إلى طائفة من التجارب القطرية وسلسلة من دراسات الحالة للاستنارة بها الجهود التي تقودها البلدان للانتقال إلى اقتصادات أكثر خضرة وشمولا بسُبُل تؤدي إلى تحقيق الحد من الفقر.

التخطيط المتكامل والتنمية المستدامة: التحديات والفرص، ٢٠١٦، يوضح مسارات التنمية المستدامة التي تنتهجها البلدان ويُبرز الحاجة إلى تنمية متكاملة ومترابطة وشاملة وحلول للاقتصاد الأخضر تحد من الفقر وتنهض بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

دليل بشأن نُهُج التنمية المتعلقة بالهجرة والتشرد، ٢٠١٥، يركز على معالجة الهجرة والتشرد عن طريق التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر والضعف في ما بين المشردين، والمهاجرين، والمجتمعات المضيفة.

المبادئ التوجيهية بشأن سُبُل العيش والانتعاش الاقتصادي في حالات (ما بعد) الأزمات)، ٢٠١٣، بما في ذلك أمثلة للبرامج المتكاملة التي تعزز التماسك الاجتماعي، مع النهوض بالتنمية المحلية وتوليد سُبُل العيش وتعزيزها.

مجموعة أدوات ٣R٦، عام ٢٠١٦، توثق نهجا تدريجيا لإعادة الإدماج الاقتصادي المستدام وتحسين سُبُل العيش للضعفاء والفقراء بعد الأزمات.

مجموعات الاستجابة للأزمات بشأن إدارة الحطام وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية وإدارة النفايات الصلبة للبلديات، ٢٠١٥، وتوفير فرص العمل الطارئة، وإنعاش المؤسسات هي مجموعة شاملة من أدوات المشاريع لاستخدامها في الاستجابة للأزمات كي يستفيد بها أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا كجزء من جهود الإنعاش الأوسع نطاقا.

المذكرة التوجيهية بشأن التدخلات القائمة على النقد (قيد الإنجاز، تصدر في عام ٢٠١٦) وتتناول بشكل محدد المخاطر، وأوجه الضعف، والفرص لأشد الفئات ضعفا.

الدليل التمهيدي بشأن الحماية الاجتماعية لأغراض التنمية المستدامة (يصدر في عام ٢٠١٦) ويوضح كيف يمكن للحماية الاجتماعية أن تقوم بدور تحويلي في الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتعدد الأبعاد: رفاه يتجاوز الدخل – تقرير التنمية البشرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٦، يستكشف العوامل المحدِدة للحد من الفقر فضلا عن مخاطر الوقوع في براثن الفقر من منظور متعدد الأبعاد.

الفقر وعدم المساواة وأوجه الضعف في البلدان التي تمر بفترة انتقال والبلدان النامية في أوروبا ووسط آسيا، ٢٠١٤، يربط الاتجاهات المتغيرة بقضايا الضعف، والاستبعاد، والاستدامة.

تعميم مراعاة البيئة والمناخ في أنشطة الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يوضح بالتفصيل النُهُج التي نجحت في تعظيم الحد من الفقر وتحقيق الأهداف البيئية.

معايير البرنامج الإنمائي الاجتماعية والبيئية، ٢٠١٥، تبين المبادئ المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والبيئية التي يجب أن تطبقها جميع برامج البرنامج الإنمائي.

إضافة للمبادئ التوجيهية للبرنامج القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣، تحديث التوجيه لمساعدة البلدان – بالإضافة إلى تقديم تقاريرها بشكل منتظم عن التقدم المحرز والتحديات – وبما يتضمن تجاربها المتعلقة بتنفيذ الأهداف.

انقسام البشرية ***(Humanity divided)***: التصدي لأوجه عدم المساواة في البلدان النامية، ٢٠١٣، تحليل أوجه التفاوت في الدخل والفرص على حد سواء وتوفير إطار سياساتي متكامل لمعالجتها.